د. بسام أبو عبد الله

سخافة الأميركيين!

لا تتوقف الولايات المتحدة الأميركية عن الوعظ شبه اليومي حول من اخترق الحريات، ومن خالف الاتفاقيات الخاصة لحقوق الإنسان، وتطلق تقريراً سنوياً من وزارة خارجيتها حول واقع حقوق الإنسان في العالم، وتحاول بهذا العمل إخفاء قباحة ممارساتها، وسلوكها الذي يخالف القوانين الدولية، دون أن يرف جفن لأي مسؤول أميركي، وحتى الرئيس الأميركي جو بايدن اعتبر اتهامات الرئيس بوتين للولايات المتحدة بانتهاك حقوق المواطنين الأميركيين السود، وحديثه عن السجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية بأنه سخافة، وهكذا يحاول المسؤولون الأميركيون، رئيساً وأعضاء إدارة، الدفاع عن أنفسهم حينما يوجه لهم أي أحد في العالم اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان، ولكن في الوقت نفسه يعطون لأنفسهم الحق بتسمية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بـ«القاتل»، والرئيس الإيراني المنتخب إبراهيم رئيسي بأنه نفذ «جرائم إبادة جماعية»، والرئيس بشار الأسد بأنه قاتل ومجرم، والرئيس الصيني شي جي بينغ بأنه يمارس «إبادة جماعية» بحق الإيغور الصينيين وهكذا دواليك، والحقيقة أن أياً من الرؤساء الذين ذكرتهم لا يهتم كثيراً لهذه الأوصاف التي اعتاد المسؤولون الأميركيون إطلاقها على خصومهم السياسيين، وكلهم يتحدثون عن مصالح شعوبهم، والأمن القومي لبلادهم دون أن يعيروا اهتماماً لما تقوله واشنطن، التي انكشف وجهها القبيح داخل أميركا وخارجها، ونظرية الوعظ التي اتبعتها واشنطن لعقود من الزمن أصبحت خلف ظهور الكثيرين من قادة العالم وسياسييه.

نشر الصحفي الأميركي جيريمي سكاهيل كتاباً بعنوان «حروب قذرة، ميدان المعركة: العالم» يغطي فيه بالوثائق والأدلة، والمقابلات المهمة مرحلة طويلة من تاريخ الولايات المتحدة وأدواتها فيما تسميه «مكافحة الإرهاب»، ويكشف ما تسميه الأجهزة الخاصة الأميركية «الاغتيال الاستهدافي» الذي يشمل كل ما يمكن أن تصنفه هذه الأجهزة بأنه تهديد للأمن القومي الأميركي، ويشير في كتابه الموثق إلى الجلسة المغلقة التي عقدت في مبنى الكونغرس لأعضاء من مجلسي الشيوخ والنواب في حزيران ٢٠٠٢، ودعي إليها جزئياً ريتشارد كلارك رجل مكافحة الإرهاب القوي في عهد بيل كلينتون للاستماع إليه، بهدف تقديم مبررات لانتهاك حظر رئاسي على عمليات الاغتيال، استمر لفترة طويلة «حيث فرضه الرئيس الأميركي جيرالد فورد عام ١٩٧٦، وعززه الرئيس جيمي كارتر بأمر رئاسي حظر فيه على أي شخص وظفته حكومة الولايات المتحدة، أو يعمل بالنيابة عنها، الانخراط في أعمال الاغتيال، أو التآمر فيها»، وبالطبع خلال جلسة الاستماع له أمام أعضاء الكونغرس قال كلارك، وهذا الكلام موثق حسب الصحفي سكاهيل: «لم يكن سجل العمليات السرية في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات بالأمر الذي يجلب السرور، إذ دبرت وكالة الاستخبارات المركزية عمليات الإطاحة بالحكومات الشعبية في أميركا اللاتينية وفي الشرق الأوسط، كما دعمت فرق الاغتيال في أنحاء أميركا الوسطى، وسهلت عملية قتل باتريس لومومبا في الكونغو، كما دعمت حتى الانقلابات العسكرية، والأنظمة الديكتاتورية، وبلغت موجة الاغتيالات حداً خرج عن نطاق السيطرة، ما دفع الرئيسين فورد وكارتر لحظر ذلك».

وعلى الرغم من الحظر الموجود نظرياً لكن رؤساء الولايات المتحدة رونالد ريغان، وجورج بوش الأب، وبيل كلينتون، وضعوا طرقاً للالتفاف على هذا الحظر، إذ أجاز ريغان غارة جوية على منزل الراحل معمر القذافي عام ١٩٨٦، وبوش الأب أذن بغارات على قصر صدام حسين، وعلى منشآت لأسلحة دمار شامل مزعومة عام ١٩٩١، وفعل كلينتون الشيء نفسه في العام ١٩٩٨ ضد العراق، وفي السودان حينما استهدف مصنعاً لأسلحة كيميائية مزعومة، ليتبين لاحقاً أنه بالفعل معمل للأدوية دون أن يحاسب أحد الولايات المتحدة الأميركية.

في عهد الرئيس الأسبق باراك أوباما طور فريقه «لمكافحة الإرهاب» ما سمي «مصفوفة التصفية»، وهي عبارة عن قاعدة بيانات مليئة بالمعطيات عمن تراه واشنطن إرهابياً ومشتبهاً به، وهي التي تقدم خيارات لقتل المستهدفين أو اعتقالهم، وهذا الأمر يشمل حتى المواطنين الأميركيين الذين صدر بشأنهم أوائل عام ٢٠١٣ «ورقة بيضاء» عن وزارة العدل الأميركية وضعت بموجبها «أسس قانونية العمليات الموجهة القاتلة ضد مواطن أميركي»، وهذه الوثيقة مكونة من ست عشرة صفحة، أكد من خلالها محامو الحكومة الذين أعدوا الوثيقة أنه، وانتبهوا للنص، «لا يتعين على الحكومة امتلاك معلومات استخباراتية محددة تشير إلى أن أحد المواطنين الأميركيين متورط بنشاط في خطة إرهابية، لكي تحصل على موافقة بتنفيذ عملية قتل استهدافي»، وقد أشارت الوثيقة إلى أن قيام «مسؤول كبير مطلع في الإدارة على تقرير بأن الشخص المستهدف يشكل خطراً وشيكاً على الولايات المتحدة، يعتبر أساساً كافياً لإصدار أمر بقتل مواطن أميركي».

لقد جادل المحامون الأميركيون الذين أعدوا الوثيقة عام ٢٠١٣، بأن تأجيل القتل الاستهدافي لشخص مشتبه به حتى انتهاء التحضيرات لهجوم ما، لن يمنح الولايات المتحدة الوقت الكافي للدفاع عن نفسها، وهو ما يبرر القتل المباشر حتى في حال عدم وجود دليل واضح على تنفيذ هجوم محدد، واعتبر المحامون أن عمليات كهذه تشكل «قتلاً قانونياً في إطار الدفاع عن النفس» وليس «اغتيالاً».

لم تستطع أي جهة قانونية في الولايات المتحدة محاسبة أي أحد في أي إدارة على برامج القتل الاستهدافي، وبقيت الأمور تتوسع وتزداد حسب كل رئيس، لا فرق هنا إن كان جمهورياً أو ديمقراطياً، إذ تشير الإحصاءات المتوافرة أنه في عهد أوباما الديمقراطي قتلت غارات الطائرات المسيّرة ٢٤٦ شخصاً في باكستان عام ٢٠١٢، و١٨٥ شخصاً في اليمن، وفي الصومال العشرات من الأشخاص، وأما في عهد ترامب الجمهوري فقد ارتكب جريمة اغتيال الفريق قاسم سليماني، والحاج أبو مهدي المهندس في العاصمة العراقية بغداد، واعترف ترامب علناً بجريمته هذه من دون أي وازع أو خجل.

يكتب الصحفي الأميركي سكاهيل في خاتمة كتابه المهم: «أما هذه الأيام فإن القرارات المتعلقة بمن يجب أن يعيش أو أن يموت تحت عنوان حماية الأمن القومي لأميركا، فتتخذ بطريقة سرية، كما أن الرئيس ومستشاريه هم الذين يفسرون وراء الأبواب المغلقة هذه القوانين، بالإضافة إلى عدم وضع خطوط حمر لهذه العمليات بما في ذلك المواطنون الأميركيون»، ليطرح أخيراً السؤال الذي يتعين على جميع الأميركيين طرحه على أنفسهم: «كيف ستنتهي حرب كهذه، هذا إذا انتهت»؟

الحقيقة أن حروب الولايات المتحدة لم تنته، ولن تنتهي على ما يبدو طالما أن رجال الكاوبوي يفكرون كلهم بالطريقة نفسها، ويعتقدون أن الهيمنة على العالم ممكنة بالقوة والقتل، والاغتيال، والاحتلال، وهو منهج أوصل الولايات المتحدة إلى حالة تراجع وانكفاء بسبب عنجهية القوة، حيث خاطب الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر رئيسه دونالد ترامب في ١٣ نيسان ٢٠١٩ قائلاً له: «منذ عام ١٩٧٩ هل تعرف كم مرة كانت الصين في حالة حرب مع أي أحد؟ ولا مرة، وأما نحن فقد بقينا في حالة الحرب، ومنذ أكثر من ٢٤٢ عاماً من تاريخ البلاد، نعمت الولايات المتحدة فقط بـ١٦ عاماً من السلام، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة أكثر أمة تحب الحرب في تاريخ العالم!»، ويتابع كارتر خطابه لـ ترامب: «لقد أضعنا على ما أعتقد ثلاثة تريليونات من الدولارات على الإنفاق العسكري، في حين لم تضع الصين بنساً واحداً على الحرب، ولهذا هم يتقدمون علينا تقريباً في كل المجالات».

وإذا كان الرئيس الأسبق جيمي كارتر قد لخص الأمر بوضوح شديد، فإن السخافة التي تحدث عنها جو بايدن تنطبق عليه فقط، وعلى بلاده، فمن حق روسيا والصين وإيران وسورية أن تدافع عن شعوبها، ووحدتها، وأمنها القومي، ولن تعير اهتماماً بعد الآن لنظرية الوعظ والتبشير الأميركية التي أصبحت أسطوانة مشروخة، تفضحها كتابات الأميركيين، وكتبهم قبل غيرهم.

الأميركيون سخيفون، فعلاً سخيفون، ويا حبذا لو تحدثوا دائماً عن مصالحهم دون عسل حقوق الإنسان المغشوش، والمسموم.

فاقت ١٠٠ مليون دولار شهرياً

قيادات «PKK» و«قسد» تتقاسمان أموال النفط السوري المسروق

آلية للاحتلال الأميركي قرب حقول النفط في رميلان (أ ف ب – أرشيف)

كشفت مصادر مقربة مما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية، وذراعها العسكرية ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» خط سير أموال النفط المنهوبة من شمال شرق سورية، والقيادات التي تقف وراء ذلك.

وأوضحت المصادر أن وارد ميليشيات «قسد» الشهرية من بيع النفط المسروق ووفق تقديرات في عام ٢٠١٩، وصلت إلى نحو عشرة ملايين دولار، لكن هذا الرقم تضاعف إلى أن فاق ١٠٠ مليون دولار شهرياً، مع سعيها لتكثيف إنتاج النفط وخاصة في تشرين الأول ٢٠٢٠، إذ بدأت بحفر وترميم آبار نفط في حقول «رميلان» شرق القامشلي بمحافظة الحسكة بهدف زيادة كمية إنتاج النفط الخام، حيث شوهدت، حينذاك، حفارة آبار نفط عملاقة تعمل بالقرب من محطة تل عدس التابعة لحقول شركة النفط في رميلان في منطقة المالكية بالحسكة، وذلك حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة.

وبينت المصادر، أن المدعو فؤاد محمد الملقب بـ«أبو دلو»، والمدعو علي شير يشكلان مفتاح جمع الأموال في مناطق «الإدارة الذاتية»، وباتا يتحكمان بمصير اقتصاد تلك المناطق.

ولفتت إلى أن شير يمتلك هو وأقاربه في تركيا وأوروبا مئات العقارات وشركات التحويل المالية ومصانع صغيرة، وذلك بمساعدة «أبو دلو»، الذي أمّن تحويل أموال تقدّر بنحو ١٠٠ مليون دولار على مدار عدة أشهر لمصلحة شير إلى الخارج عن طريق شركات وهمية وشراء معدات، حيث تم التحويل بشكل متقطع إلى أقرباء شير، بعضهم في السويد.

وذكرت المصادر، أنه وبحسب هيكلية قيادات «حزب العمال الكردستاني – PKK» في سورية، فإن شير يدير الجانب الاقتصادي شمال شرق سورية، وهو على تواصل مباشر مع المدعو صبري هوك الذي يمثل أكبر شخصية قيادية لـ«PKK» في سورية.

وأكدت المصادر، أن شير تمت إحالته إلى «التحقيق» بعد أزمة رفع أسعار المحروقات التي قابلها سكان مناطق شمال شرق سورية باحتجاجات واسعة في أيار الماضي، والتي جاءت بسبب خلافات داخلية متراكمة بين قيادات «PKK» وميليشيات «قسد»، أطرافها جميل بايق وصبري هوك وباهوز أردال من جهة ومتزعم «قسد» المدعو مظلوم عبدي وتياره من جهة أخرى.

وأوضحت، أن استفراد شير بكميات كبيرة من الأموال على حساب قيادة «PKK» في جبل «قنديل» شمال غرب العراق أدى إلى سحب البساط منه تدريجياً إلى أن تمت تنحيته لكن بقي من الصعب استجوابه من قبل «قسد» لثقله ونفوذه في «PKK».

على خط مواز، أكد رئيس دائرة آثار الحسكة، خالد أحمو، أن مجموعة مسلحة تنفذ أعمال تنقيب غير شرعية في موقعي تل أبو بكر ورجمان الأثريين ضمن مناطق سيطرة ميليشيات «قسد» في محيط مدينة الحسكة، بحسب وكالة «سانا».

وبين، أن مجموعة مسلحة تقوم منذ يومين بأعمال حفر في موقعي تل أبو بكر ورجمان الأثريين بمحيط مدينة الحسكة واللذين تعرضا سابقاً كغيرهما للتنقيب والسرقة، محذراً من مخاطر استمرار ميليشيا «قسد» وغيرها من المجموعات المسلحة في التنقيب بحثاً عن الآثار لتهريبها خارج الأراضي السورية عبر المعابر الحدودية التي يسيطر عليها الاحتلالان الأميركي والتركي ومرتزقتهما.

بدورها، أكدت مصادر أهلية في قرية الفلاح القريبة من الموقعين أن مجموعة مسلحة تقوم بأعمال حفر من دون أن يتمكن أحد من الاقتراب من الموقع ولاسيما أن المنطقة تسيطر عليها ميليشيات «قسد» بشكل كامل.

ولفت أهالي القرية إلى أن أعمال الحفر تتم بالتزامن مع تحليق للطيران المروحي لقوات الاحتلال الأميركي في أجواء المنطقة.

وكالات

وفاة ثلاث شقيقات سوريات في حريق التهم منزلهم في تركيا

أوقفت السلطات اللبنانية أمس، مطلوبين بقضايا إرهاب أثناء مداهمتها أحد مخيمات اللاجئين السوريين في عرسال، في حين فارقت ثلاث شقيقات سوريات الحياة بسبب اندلاع حريق ضخم التهم منزلهم في تركيا.

وذكر موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني، أن دورية من مخابرات الجيش دهمت فجر أمس، أحد مخيمات اللاجئين السوريين في عرسال وأوقفت مطلوبين بقضايا إرهاب.

بموازاة ذلك، ذكرت وسائل إعلام تركية، أن السوريين في تركيا استيقظوا على فاجعة وفاة ثلاث شقيقات سوريات (أطفال) جراء اندلاع حريق ضخم التهم منزلهم بعد منتصف ليل الثلاثاء– الأربعاء في منطقة سلجوقلو/هوجا جيهان بولاية قونية التركية، حسب مواقع إلكترونية معارضة.

وأضافت وسائل الإعلام: إن منزل العائلة السورية مؤلف من طابقين، وإنه عند اندلاع الحريق في الطابق العلوي مكان وجود الأطفال، كان كل من الوالدين في الطابق السفلي.

وأشارت إلى أن سبب حريق منزل العائلة غير معروف إلى الآن، وأن التحقيقات ما تزال جارية.

وتناقلت صفحات تختص بالشأن السوري على مواقع التواصل الاجتماعي، حسب المواقع، صورة للشقيقات السوريات الثلاث، موضحة أنهم التوءم فاطمة وعائشة إسماعيل (٤ سنوات) وشقيقتهن نوران إسماعيل (عامان).

وفقد طفلان سوريان حياتهما في شهر كانون الثاني الماضي، بعد احتراق منزلهما في مدينة نيزب التابعة لولاية غازي عنتاب.

وذكرت وسائل إعلام تركية حينها، أن حريقاً، غير معروف الأسباب، أسفر عن وفاة طفلين شقيقين، أحدهما يدعى أحمد، يبلغ من العمر عاماً ونصف العام، والآخر يدعى عبد الرحمن (٤ أعوام).

وكالات

«قسد» تسحب حواجزها من «البصيرة»

الاحتلال الأميركي يكثّف من نقله للدواعش إلى الشدادي!

كثفت قوات الاحتلال الأميركي، الأسبوع الجاري، عن عمليات نقلها لمسلحي تنظيم داعش من السجون التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية –قسد» في مدينة الحسكة إلى قاعدتها غير الشرعية في مدينة الشدادي بالريف الجنوبي، بهدف إعادة استثمار المجاميع الإرهابية واستخدامها لتنفيذ مخططات واشنطن بالمنطقة، حيث نقلت أمس العشرات بعد ٣ أيام من عملية مماثلة.

جاء ذلك في وقت اقتحم فيه رتل للاحتلال الأميركي إحدى المزارع التابعة لمدنيين في بلدة الطيانة الخاضعة لسيطرة «قسد» شرق دير الزور، في حين تجددت الاشتباكات بين التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة.

وفي التفاصيل، نقلت وكالة «سانا»، عن مصادر أهلية أن قوات الاحتلال الأميركي نقلت على مدار اليومين الماضيين أكثر من ٦٠ إرهابياً من تنظيم داعش، بينهم من جنسيات عراقية وسعودية من سجن الثانوية الصناعية الكائن في مدخل مدينة الحسكة إلى قاعدتها في مدينة الشدادي بالريف الجنوبي، بهدف إعادة استثمار المجاميع الإرهابية واستخدامها لتنفيذ مخططات واشنطن بالمنطقة.

وأشارت المصادر إلى أن عمليات نقل الإرهابيين تمت وسط تحليق مكثف للطيران المروحي التابع للاحتلال الأميركي منذ منتصف ليل أمس حتى الفجر والتي غالباً ما تتم بالتزامن مع أعمال شغب مفتعلة داخل السجون التي تسيطر عليها ميليشيات «قسد» لتبرير عملية النقل.

ويوم الأحد الماضي ذكرت مصادر خاصة أن قوات الاحتلال الأميركية قامت بنقل مجموعة من مسلحي تنظيم داعش من سجن الثانوية الصناعية إلى قاعدتها في مدينة الشدادي، لتدريبهم من قبل عناصر الاستخبارات الأميركية، تمهيداً لاستخدامهم في تنفيذ هجمات ضد الجيشين العربي السوري والروسي والتجمعات السكانية والمرافق الحيوية.

في الأثناء عاد الهدوء الحذر إلى مدينة البصيرة بريف دير الزور بعد انسحاب حواجز ميليشيات «قسد» من المدينة، بعد يوم من خروج الأهالي بتظاهرات احتجاج على حملة المداهمات والاعتقالات التي نفذتها الميليشيات بحق المدنيين وإحراقها عدداً من المنازل في المنطقة، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية محلية في المنطقة.

وبالتزامن، ذكرت شبكات إعلامية محلية، أن رتلاً عسكرياً للاحتلال الأميركي يرافقه طيران مروحي، دخل مزرعة لمدنيين بالقرب من نهر الفرات في بلدة الطيانة الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» شرق دير الزور، وقام بنشر أجهزة داخل المزرعة لأسباب مجهولة.

من جهة ثانية، تجددت الاشتباكات بين التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي في مدينة رأس العين المحتلة بريف الحسكة، حسب مصادر إعلامية معارضة.

وذكرت مصادر محلية، أن الاشتباكات جرت بين مجموعة مسلحة يقودها منشق عن ميليشيا «فرقة الحمزات»، وبين ما تسمى «الشرطة العسكرية»، وتنظيمات إرهابية أخرى، وسط استخدام للأسلحة الثقيلة، الأمر الذي أدى لوقوع إصابات.

وفي سياق آخر، عثرت ميليشيات «قسد» على جثة أحد مسلحيها المسؤولين عن الأمن داخل «مخيم الهول» الخاضع لسيطرتها شرق الحسكة، حسب مواقع إلكترونية معارضة، بالتزامن مع عثورها على جثة لاجئ عراقي، قتل على يد مجهولين في المخيم، حسب مواقع إلكترونية معارضة.

كما أصيب عراقي برصاص مسلحي ميليشيات «قسد» في المخيم، أثناء محاولتهم اعتقاله بالقوة داخل خيمته في القسم الثالث، بذريعة اتهامه بالتعامل مع تنظيم داعش الإرهابي عبر نقل معلومات من داخل المخيم للتنظيم.

وفي السياق ذكر «مصدر أمني» من المخيم، أن امرأة روسية الأصل تعرضت في المخيم لمحاولة قتل قامت بها نساء (متشددات) في قسم المهاجرات، موضحاً أن المرأة الروسية تدعى إيلينا ألكسندر (٣٦ عاماً)، وهي من عائلات مسلحي تنظيم داعش، ولديها أربعة أطفال، وقد تعرضت للطعن والضرب بأدوات حادة.

من جانب آخر أعادت ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية الانفصالية، فتح معبر «سيمالكا» غير الشرعي مع كردستان العراق، بعد إغلاقه أول من أمس، بسبب فرض إدارة معبر «فيشخابور» المقابل قرارات جديدة على المسافرين إلى كردستان العراق.

وكالات

مراقبون: الأردن يحاول إعادة سورية إلى وضعها الطبيعي وتطبيع علاقاتها

جلسة محادثات لوزيري الكهرباء غسان الزامل والنفط بسام طعمة مع وزيرة الطاقة والثروة المعدنية هالة زواتي في عمان أمس (عن الإنترنت)

في ظل القمة المرتقبة بين ملك الأردن عبد الله الثاني والرئيس الأميركي جو بايدن المقررة الشهر القادم، رأى مراقبون أن الأردن يحاول إعادة الدولة السورية إلى وضعها الطبيعي وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية والأوروبية، واعتبروا أن المصالح السورية الأردنية متبادلة.

وقال هؤلاء المراقبون في تصريحات نقلتها وكالة «سبوتنيك» الروسية: إن «الأردن يحمل على عاتقه إعادة تموضع سورية في المنطقة، وتحسين علاقاتها مع الدول العربية والأوروبية، وإعادة مقعدها بجامعة الدول العربية، وكذلك بحث سبل الحل السياسي»، مؤكدين أن «المصالح السورية الأردنية متبادلة».

ونقلت الوكالة عن مصادر إعلامية أردنية: أن ملك الأردن، مهتم بعودة سورية إلى جامعة الدول العربية، وأنه قال في لقاءات مع نخبة من المثقفين والإعلاميين والسياسيين: «إنه على اتصال مباشر بالرئيس بشار الأسد».

والإثنين الماضي، أكدت مصادر في دوائر دبلوماسية أردنية، أنه من المقرر أن يناقش عبد الله الثاني مع بايدن، في قمة مرتقبة خلال الثلث الأول من تموز القادم، ما يسمى قانون «قيصر»، إضافة إلى مسألة عودة سورية إلى الجامعة العربية، وضرورة ذلك حيث لا يمكن القفز فوق الدور السوري في هذه اللحظة الفارقة فلسطينياً وعربياً.

وقالت المصادر حينها: إنه «ثمة تنسيقاً أردنياً – روسياً عميقاً حيال الملف السوري، على القاطع الأميركي– السوري وقانون «قيصر»، وعلى القاطع العربي– العربي وضرورة عودة سورية إلى الجامعة العربية، حيث سيتولى الأردن إزالة العوائق عربياً وأميركياً».

وبهذا الصدد، اعتبر المحلل السياسي الأردني، وعضو مجلس النواب السابق نضال الطعاني في تصريحات نقلتها «سبوتنيك»، أن «الأردن منذ اليوم الأول للأزمة السورية ورؤيته واضحة، بأن الحل السياسي هو الحل الوحيد في سورية، ويقف مع وجود دولة قوية وذات سيادة على جميع الأراضي السورية، ومنع التقسيم وضد الحلول العسكرية».

وبحسب الطعاني، فإن الأردن شارك في مناطق «خفض التصعيد» في الجنوب السوري بصفة مراقب مع القوات الروسية، وإجلاء المتطرفين إلى مناطق إدلب، وتفكيك تنظيم «جيش خالد بن الوليد» (المبايع لتنظيم داعش الإرهابي) الذي كان موجوداً في غرب درعا، وأن الأردن يستضيف أكثر من مليون و٣٠٠ ألف مواطن سوري.

وأشار إلى «أن توجيهات الملك للشعب والحكومة كانت بدمج المواطنين السوريين بشكل كامل مع المواطنين الأردنيين، لكي يكونوا مواطنين صالحين، وبعيدين كل البعد عن التطرف والإرهاب، حتى عند عودتهم الطوعية لبلدهم».

وأوضح الطعاني، أن «اللقاء الأخير الذي جمع الملك عبد الله مع بعض أعضاء اللجنة الملكية للإصلاح السياسي، أكد أنه يحاول تسويق سورية أوروبياً لكي تعود إلى وضعها الطبيعي».

ورأى، أن زيارة الملك عبد الله إلى أميركا ولقاء بايدن، سيتطرق خلالها إلى جميع القضايا الإقليمية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والدعم باتجاه حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية.

وأضاف: «سيكون الملف السوري ضمن أهم الأولويات التي ستطرح في هذا اللقاء، ولاسيما بأنها متداخلة مع القضية الفلسطينية، وكذلك تداخلها مع ملف مكافحة ومحاربة التطرف والإرهاب الذي يعتبر الأردن رأس الحربة في محاربته، والتي تعاني منه الدولة السورية».

وكالات

الجيش يلقي القبض على دواعش في البادية ويصيب ٣ جنود للاحتلال التركي في الشمال

آليات للاحتلال التركي في ريف إدلب (أ ف ب – أرشيف)

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

ألقى الجيش العربي السوري، أمس، القبض على نحو ٨ مسلحين من تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية، بالتزامن مع استهدافه برمايات صاروخية لمواقع الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد»، ونقطتين للاحتلال التركي في جبل الزاوية وغرب حلب ما أدى إلى إصابة ٣ جنود أتراك أحدهم بحالة خطرة.

وفي التفاصيل، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش ألقى القبض على نحو ٨ إرهابيين من تنظيم داعش خلال تمشيطه البادية الشرقية من بقايا فلوله.

وأوضح أن وحدات الجيش والقوات الرديفة واصلت عملياتها البرية ضد الدواعش في عدة قطاعات من البادية الشرقية.

ولفت المصدر إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي، يساند القوات البرية في عملياتها، حيث شن عدة غارات على مواقع للدواعش ببادیتي حمص ودير الزور.

وأشار إلى أن وحدات الجيش والقوات الرديفة تعمل على تفكيك الألغام والعبوات الناسفة، التي زرعها الإرهابيون في حقول ألغام ومحاور تقدمها بالبادية، في حين أصيب عدة عناصر بانفجار لغم في منطقة سد وادي أبيض بريف حمص الشرقي.

أما في قطاعي ريفي حماة الشمالي الغربي وإدلب الجنوبي من منطقة «خفض التصعيد»، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الجيش دك بالمدفعية مواقع للإرهابيين في خربة الناقوس وتل واسط في سهل الغاب الشمالي الغربي.

وذكر أن الجيش استهدف برمايات صاروخية نقاطاً للإرهابيين في كنصفرة وإحسم وكفر عويد وكفرلاتا ومحيط جبل الأربعين بريف إدلب الجنوبي، وذلك ردّاً على خرقهم اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد».

من جهتها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن قوات الجيش نفذت قصفاً صاروخياً، استهدفت خلاله نقطة «المراقبة» التابعة للاحتلال التركي في بلدة كنصفرة ضمن جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي بشكل مباشر، وسط معلومات مؤكدة عن إصابة ٣ جنود أتراك إصابة أحدهم خطرة جداً، حيث خرجت سيارة إسعاف مسرعة من النقطة بعد القصف، بالتزامن مع استنفار كبير لقوات الاحتلال في النقطة.

بدورها، نقلت مواقع إلكترونية معارضة عما يسمى «المرصد– ٨٠» المتخصص برصد التحركات العسكرية في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية شمال غرب البلاد قوله، إن قوات الجيش نفذت رماية مدفعية بقذائف «كراسنبول»، سقطت بجانب دشمة في تل بدران بكنصفرة.

وحسب المواقع، فإن قذائف «كراسنبول»، تمتاز بدقة إصابتها للأهداف، بسبب توجيهها بالليزر.

أما في محافظة حلب، فقد نفذت قوات الجيش قصفاً مدفعياً استهدف محيط نقطة للاحتلال التركي في مدينة الأتارب بريف حلب الغربي، حسبما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.

من جهة ثانية، أقدم مسلحو ميليشيا «أحرار الشرقية»، الموالية للاحتلال التركي في قرية قربة بريف ناحية جنديرس التابعة لمنطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي، على جرف تلة أثرية بالقرب من القرية بهدف البحث عن الآثار، بالإضافة إلى اقتلاع عدد من أشجار الزيتون في محيط التلة، حسبما ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة.

وسبق أن اعتدى مسلحون تابعون لميليشيا «لواء السمرقند» بقيادة المسؤول الأمني في قرية كنصفرة في ريف ناحية جنديرس، في ١٨ حزيران الجاري، على مواطن من مدينة عفرين، بالضرب أمام زوجته وأولاده، بسبب منعه للمسلحين من اقتلاع الأعمدة الخشبية «المخصصة للكهرباء» بالقرب من منزله، حسبما ذكرت المصادر المعارضة حينها.

شويغو أكد أن هزيمة داعش فيها وفي العراق زادت هجرة مسلحيه إلى دول أخرى

الرئيس الروسي: سنواصل دعم سورية في مكافحة الإرهاب

أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس، أن روسيا ستواصل دعم سورية في مكافحة الإرهاب حتى القضاء عليه نهائياً، مشدداً على أن روسيا لا تملي إرادتها أبداً على الدول الأخرى وأنها ستبذل كل ما بوسعها لتهدئة النزاعات وحل المشاكل الدولية عبر الحوار. وبدوره حذر وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو من أن الهزيمة التي تكبدها تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق تسببت في زيادة هجرة مسلحيه المدربين إلى دول أخرى، وأن العالم ينزلق بسرعة إلى نزاع جديد أخطر مما كان في عهد الحرب الباردة.

الرئيس بوتين وفي كلمة له خلال افتتاح مؤتمر موسكو التاسع للأمن الدولي لفت حسب وكالة «سانا»، إلى أن نظام الأمن والقانون الدولي يتآكل والاضطرابات الجيو– سياسية وخطر الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل تتزايد، إضافة إلى استمرار محاولات استخدام القوة لتمرير مصالح شخصية وتعزيز الأمن الخاص على حساب أمن الآخرين.

واعتبر أن هذه التحديات تتطلب تضافر جهود كل الدول للعمل المشترك على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة للحيلولة دون وقوع حرب عالمية جديدة.

وشدد بوتين على أنه ينبغي أن تكون الأمم المتحدة مظلة لتحديد أي قواعد لعبة جديدة، وأن أي طريق آخر يهدد بالفوضى ويصعب التنبؤ بتبعاته.

وشدد على أن روسيا لا تملي إرادتها أبداً على الدول الأخرى وأنها ستبذل كل ما بوسعها لتهدئة النزاعات وحل المشاكل الدولية عبر الحوار، مشيراً إلى ضرورة بناء العلاقات الدولية على أساس التكافؤ وتوازن المصالح وتقليص المخاطر عبر الاتفاقيات بما في ذلك الرقابة على الأسلحة.

وأوضح بوتين، أن روسيا تطور قدراتها الدفاعية استناداً إلى مبدأ الكفاية المعقولة، ولا تسعى إلى كسب تفوق عسكري أحادي الجانب وميل كفة الميزان إلى جانبها، لكنها لن تسمح لأحد بميل هذه الكفة لمصلحته أيضاً، مذكراً بالاقتراح الذي قدمته موسكو لوضع معادلة الأمن الجديدة التي يجب أن تشمل جميع العوامل التي يتأثر بها الاستقرار الإستراتيجي.

وبيّن أن الإرادة السياسية والاستعداد للتوصل إلى حل وسط قد يثمران نتائج إيجابية، مشيراً في هذا الصدد إلى تمديد معاهدة «ستارت الجديدة» الخاصة بتقليص الأسلحة الإستراتيجية الهجومية بين روسيا والولايات المتحدة حتى عام ٢٠٢٦.

وأعرب بوتين عن قلق روسيا من تعزيز حلف «الناتو» قدراته العسكرية وبناه التحتية قرب حدودها ورفضه النظر بشكل بنّاء إلى ما تقدمه موسكو من الاقتراحات لخفض التوترات، آملاً في أن تسود العقلانية والرغبة في تطوير علاقات بناءة في نهاية المطاف.

وأشار إلى أن معظم الأراضي السورية تحررت من التنظيمات الإرهابية، مؤكداً أن روسيا ستواصل دعم سورية في حربها على الإرهاب حتى القضاء عليه.

ولفت إلى حرص روسيا على علاقاتها مع دول الجوار وتحقيق أمنها وازدهارها وإلى دورها في تسوية النزاع في إقليم ناغورني قره باغ وتوفير القوات الروسية لحفظ السلام والأمن والاستقرار فيه.

من جهته، حذر وزير الدفاع الروسي من أن العالم ينزلق بسرعة إلى نزاع جديد أخطر مما كان في عهد الحرب الباردة، ولفت إلى أن هناك تصعيداً في تثبيت نهج التصدي العسكري، حيث يقوم حلف «الناتو» بتعزيز وجوده العسكري ونشر الأسلحة بالقرب من الحدود الروسية والبيلاروسية، كما يتم توسيع «الناتو» من حلف إقليمي إلى حلف دولي «مهمته الأساسية ردع روسيا والصين».

وبيّن شويغو أن نشر الصواريخ الأميركية المتوسطة والقصيرة المدى في الدول الأوروبية يشكل خطراً ليس على روسيا فقط وإنما على الدول الأوروبية، لافتاً إلى أن الوضع الحالي في أوروبا قابل للانفجار ويتطلب خطوات محددة لتخفيف التوترات، ومعرباً عن استعداد بلاده لتبني إجراءات لزيادة الشفافية بشأن الترسانات الصاروخية.

وأوضح أن كيفية تطور الوضع الأمني في أوروبا ولاسيما فيما يخص الرقابة على التسلح تتوقف إلى حد كبير على مواقف الولايات المتحدة، لافتاً إلى أن لقاء القمة الذي عقد مؤخراً بين الرئيسين بوتين والأميركي جو بايدن أكد أهمية استئناف الحوار الإستراتيجي بين الدولتين لحل المسائل الكثيرة المتراكمة.

وأشار شويغو إلى أن مشكلة مكافحة الإرهاب أفسحت المجال لإنشاء تحالفات عالمية جديدة، وقال: في الآونة الأخيرة ركزنا على مشاكل مكافحة الإرهاب في عالم متعدد الأقطاب واليوم يظهر اتجاه جديد في العلاقات الدولية وتقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء ويتم وضع الدول أمام خيارات مصطنعة لإقامة تحالفات ونشر الأسلحة على أراضيها.

وبيّن أن مختلف التنظيمات الإرهابية ما زالت تشكل تهديداً رئيسياً لاستقرار المنطقة، محذراً من أن الهزيمة التي تكبدها تنظيم داعش الإرهابي في سورية والعراق تسببت في زيادة هجرة مسلحيه المدربين إلى دول أخرى، وذلك حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأشار إلى أن أكبر عدد من هؤلاء المسلحين انتقلوا إلى ليبيا، بالإضافة إلى رصد أنشطة خلايا إرهابية في مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق.

وكالات

قولاً واحداً

عامر نعيم إلياس

القمة الروسية الأميركية والتهدئة في سورية

اختلفت التقييمات حول نتائج القمة الأميركية الروسية الأخيرة في جنيف، وكالعادة التي تجري عليها الأمور في منطقتنا تراوح التقييم بين متفائل بنتائج القمة، وآخر متشائم كأنها لم تكن، وتنبع هذه التقييمات من أمنيات أكثر منها استناداً إلى وقائع ملموسة ومعلومات موثقة عن القمة.

من نافل القول أن القمة بين الرئيسين الروسي والأميركي التي عقدت الأسبوع الماضي خرجت في سياقها العام وفي شكلها النهائي بنتيجتين رئيستين:

الأولى: ضبط إيقاع الخلاف وتدهور العلاقات بين البلدين، ومنع هذه العلاقات من التدهور أكثر، أي إن سلاماً بارداً نشهده اليوم بالمعنى الحرفي للكلمة، وضمن سياق هذا السلام، تم الإعلان عن تمسك البلدين «بالاستقرار الإستراتيجي» وإطلاق العمل على وثيقة مشتركة في هذا الإطار، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاستقرار الإستراتيجي يتعلق بالتمسك بالاتفاقات التي تضبط سباق التسلح النووي والصواريخ بعيدة المدى التقليدية منها وغير التقليدية.

الثانية، الإعلان عن عودة سفيري البلدين إلى مقري عملهما في سفارات بلديهما، وهذا تطور يخدم محاولات واشنطن وموسكو العمل على فرملة عملية تدهور العلاقات بين البلدين.

التقييمات حول القمة ونتائجها تنسحب في تناقضاتها بين مرحب ورافض لها على الملف السوري الذي استحوذ اهتمام المراقبين بشكل لافت، وعند انتهاء القمة بدأت المقالات التي تتحدث عن رفع قانون قيصر وتسريبات تروج لطلب روسي لانسحاب أميركي من سورية، فهل هذا ما حصل فعلاً؟

الناطق باسم الرئاسة الروسية ديميتري بيسكوف قال حرفياً: «إن بوتين وبايدن ناقشا الاتصالات بين العسكريين الروس والأميركيين في سورية، وهذا الحوار مهم جداً ويجب دعمه»، هذا على المستوى الرسمي.

أما وكالات الأنباء فقد نقلت عن دبلوماسي غربي قوله: «تعطي قمة جنيف الضوء الأخضر لاستمرار الحوار الروسي الأميركي في فيينا الذي توقف في تموز الماضي، لبحث ملفات عدة، هي: أولاً، استمرار الترتيبات العسكرية شرق الفرات لمنع الصدام ومحاربة المتطرفين شرق سورية وفي البادية، وأن تدفع موسكو دمشق، وأن تشجع واشنطن قوات سورية الديمقراطية، على الحوار. ثانياً، إقناع دمشق للإجابة عن أسئلة منظمة حظر السلاح الكيميائي بموجب اتفاق روسي أميركي في ٢٠١٣، مقابل استعادة الحكومة لامتيازاتها بالمنظمة.

ثالثاً، توفير أرضية لتمديد العمل بالقرار الدولي الخاص بالمساعدات عبر الحدود الذي تنتهي صلاحياته في ١١ تموز المقبل».

إن المشترك بين التصريحين السابقين الرسمي الروسي، والآخر من مصدر غربي، هو وجود اتفاق على الحوار في المسألة السورية وعدم وضعها في خانة الملفات الخلافية التي برزت في لقاء بوتين بايدن، وهما ملف روسيا البيضاء، وملف أوكرانيا، وعليه فإن اعتبار الملف السوري ملفاً قابلاً للنقاش بين الجانبين الروسي والأميركي، ويمكن البناء عليه ناتج عن عدة أسباب أهمها:

أولاً، طبيعة الوجود العسكري الروسي في سورية، تلك الطبيعة الشرعية المستمدة من دعوة الحكومة السورية للقوات الروسية بوجودها على أراضيها، على عكس الاحتلال الأميركي غير الشرعي في شرق الفرات، كما أن هذا الوجود بات محط إجماع دولي على شرعيته.

ثانياً، التفاهمات الروسية الأميركية ومحورية استمرار التواصل بين الدولتين على الأرض السورية، هو حاجةٌ أميركيةٌ بالدرجة الأولى، وبغض النظر عن خطط واشنطن للبقاء والاستمرار في احتلالها ما أمكنها ذلك، فإن ضمان الاستمرار في التواصل بين العسكريين الروس والأميركيين هو حاجة أميركية نظراً لقلة عدد العسكريين الأميركيين في سورية، وهذا أمر في غاية الأهمية وأشار بيسكوف إليه في معرض حديثه عن سورية.

ثالثاً، التطورات في المنطقة التي تبدو اليوم أنها أقرب لمصلحة محور المقاومة تلعب دوراً هي الأخرى في نزوع واشنطن إلى مزيد من الليونة في الملف السوري، بدءاً من التفاوض حول النووي الإيراني، مروراً بالوضع غير المستقر للوجود الأميركي في العراق، وليس انتهاءً بالالتزامات التي يمكن أن تنتج عن أي اتفاق أميركي إيراني في المحادثات حول النووي الإيراني، تلك الالتزامات التي ستصب حتماً في خانة ضمان أمن المنطقة وصياغة ترتيبات عامة تضبط الحركة فيها، في ضوء التوجه الأميركي نحو آسيا والمحيط الهادي، وهنا لا بد أن نشير إلى أن سحب بطاريات صواريخ «باتريوت» و«ثاد» من بعض دول الخليج العربي، ليس أمراً منفصلاً عن تطورات التفاوض مع إيران حول ملفها النووي، ولا حتى عن بعض التفاهمات في القمة الروسية الأميركية.

رابعاً، الوجود الأميركي في سورية ليس وجوداً إستراتيجياً، كما هو الحال في العراق، وحتى ملفات الصراع الروسي الأميركي التي يصنف الملف السوري ضمنها، لا يحتل أهمية فيها كالملف الأوكراني، وملف تمدد الناتو على حدود روسيا، ولا حتى ملف روسيا البيضاء، وبالتالي فإنه ملف يمكن تحقيق بعض التقارب حوله.

كل ما سبق يشير إلى إمكانية حدوث تقارب روسي أميركي في الملف السوري، وهذا حاجةٌ أميركيةٌ من جهة تمليها اعتبارات خاصة برؤية الإدارة السورية ودورها، وثانياً، حاجة مرتبطة بحركة السياسات الأميركية في المنطقة والإقليم، والرؤية الأميركية لتوازن القوى الحالي في المنطقة، لكن ما حدود هذه التفاهمات؟ هل تشمل قانون قيصر؟ هل تعني الانسحاب من سورية؟

المشكلة في من يتمنى وينشر أمنياته على شكل عناوين تؤثر في توجهات الرأي العام، وتفرغ أي إنجاز حقيقي وملموس من مضمونه، فالأمور لم تصل إلى الحدّ الذي يلغى فيه قانون قيصر، ولا حتى انسحاب الولايات المتحدة من سورية، حيث لا تزال الخلافات الروسية الأميركية مستمرة في الملف السوري، وإدارة بايدن لا تزال مستمرة في التجييش السياسي والإعلامي حول معركة التجديد للمعابر غير الشرعية في سورية والتي سيشهدها مجلس الأمن الشهر القادم، ولا تزال تربط أي تقدم تفاوضي في الملف السوري مع موسكو بامتناع الأخيرة عن استخدام الفيتو في مجلس الأمن، والتمديد لمعبر «باب الهوى» غير الشرعي على أقل تقدير، وذلك لجملة أسباب، تبدأ بالحفاظ على دور سياسي أميركي وغربي أمني في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الاحتلال التركي وميليشياته في شمال غرب سورية، مروراً باستمرار تمويل نشاط الجماعات الإرهابية وعلى رأسها «جبهة النصرة» الإرهابي عبر واردات معبر «باب الهوى»، ولا تنتهي عند شرعنة عدم الاعتراف بسيطرة الدولة السورية على جميع أراضيها أمنياً عبر الإصرار على بقاء معابر مشرعنة أممياً تكرس الفصل التعسفي لهذه المناطق عبر الحضور العسكري الميداني للاحتلالات على أرض سورية.

سورية ملف توافقي يمكن العمل عليه بين واشنطن وموسكو، هذه هي الخلاصة الرئيسية، وهذا الملف مرتبط بدوره بملفات إقليمية ودولية أكثر أهمية تحدد مساره في الفترة المقبلة، ولعل التهدئة اليوم تصب هي الأخرى في خانة انتظار هذه التطورات، فضلاً عن انتظار ما ستسفر عنه معركة المعابر بين روسيا والصين من جهة والمحور الغربي من جهة أخرى في مجلس الأمن الدولي الشهر القادم.

Reference: SY-DA-00931

ACTION AGAINST HUNGER

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة لاعادة تأهيل مرافق صحية في مدارس في محافظتي حلب و ادلب

منظمة مكافحة الجوع (AAH)منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع (AAH)، للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والمياه والاصحاح.

مناقصة مرجع: SY-DA- 00931

اعادة تأهيل مرافق صحية في مدارس في محافظتي حلب وادلب.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من منظمة مكافحة الجوع وذلك بارسالهم طلب رسمي لوثائق وأوراق المناقصة وذلك على ايميل المنظمة procurement@sy.acfspain.org مع ذكر رقم مرجع المناقصة ليتم ارسال وثائق المناقصة بالبريد الالكتروني، ابتداءً من تاريخ: 21 حزيران 2021 ولغاية 18 تموز 2021، من الساعة 09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً.

العنوان: شركسية، بناء. 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: +963113329946.
فاكس: +963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org

موعد ارسال العروض باليد قبل :	18 تموز2021، الساعة 4:00 عصراً
صلاحية العروض المقدمة:	45 يوماً .
طريقة الدفع:	تحويل بنكي .
العملة:	الليرة السورية.
غرامات التاخير:	0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.

ضمان حسن التنفيذ والكفالة: شيك واحد موثق من حساب المورد في أحد البنوك العاملة في سوريا بقيمة 5% من قيمة العقد الكلية.

Reference: SY-DA-00931

ACTION AGAINST HUNGER

TENDER ADVERTISEMENT

INVITATION FOR TENDER FOR REHABILITATION OF WASH FACILITIES IN SCHOOLS IN ALEPPO & IDLIB GOVERNORATES

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water, and sanitation.

Tender Reference number: SY-DA-00931

Rehabilitation of WASH Facilities in Schools in Aleppo & Idlib Governorates.

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from Action Against Hunger (AAH) through email, by sending an email to the following address procurement@sy.acfspain.org with a formal request for obtaining the tendering dossier mentioning tender reference number to send tender documents by email, starting from June 21st , 2021 till July 18th ,2021 between 9:00 AM and 4:00 PM.

Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax : +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Submission of offersby Hand before:	July 18th, 2021, 04:00 PM
Bid Validity:	45 days.
Payment Method	Bank Transfer
Currency:	Syrian Pounds
Delay Penalties:	0.5% of the total contractual value per each delay

Performance & Warranty Bonds: One certified cheque issued by a Syrian operating bank of the bidder's account good for the 5% of total contract value.